



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

تحليل سياسات | 27 تشرين الأول / أكتوبر، 2022

صعود اليمين في انتخابات إيطاليا التشريعية وحدود التغيير في سياستها الخارجية

أحمد قاسم حسين

أحمد قاسم حسين

باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مدير تحرير دورية «سياسات عربية»، عمل مدرساً مساعداً في كلية العلوم السياسية - جامعة دمشق، حاصل على الدكتوراه في العلاقات الدولية من جامعة فلورنسا - إيطاليا. تتركز اهتماماته البحثية في نظريات العلاقات الدولية.

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2022

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتماماً لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاملية عابرة للتخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قومي وإنساني عربي، ومن وجود سمات ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربي، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحققها، كما يطرحها كبرامج وخطط من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع الطرفة، منطقة 70

وادي البنات

ص. ب: 10277

الظعائن، قطر

هاتف: + 974 40354111

www.dohainstitute.org

المحتويات

1	مقدمة
1	أولاً: الطريق إلى الانتخابات الإيطالية 2022
3	ثانياً: أجواء تنافس محموم بين الأحزاب والقوى السياسية الإيطالية
3	ثالثاً: قراءة في نتائج الانتخابات الإيطالية
4	رابعاً: الانتخابات الإيطالية في ظل بيئة جيوسياسية مضطربة
5	1. إيطاليا وروسيا: انتخابات على وقع أزمة الحرب في أوكرانيا
7	2. العلاقة بين إيطاليا والولايات المتحدة: تحالف استراتيجي وثيق
8	3. العلاقة بين إيطاليا وبلجيكا: الاقتصاد أولاً
9	4. العلاقة بين إيطاليا والصين: نعي مبادرة الحزام والطريق
10	خاتمة
12	المراجع

مقدمة

فازت كتلة يمين الوسط (أحزاب إخوة إيطاليا، والرابطة، وإيطاليا إلى الأمام) في إيطاليا بأغلبية «مريحة» في الانتخابات التشريعية 2022؛ ما يمكنها من حكم البلاد، نظرياً، طوال خمس سنوات مقبلة. فقد توجه الناخبون الإيطاليون، في 25 أيلول/ سبتمبر، إلى مراكز الاقتراع لانتخاب سلطة تشريعية جديدة (مجلس الشيوخ، ومجلس النواب)، وشهدت الانتخابات تراجعاً في إقبال الناخبين مقارنةً بالانتخابات التشريعية التي شهدتها البلاد سابقاً.

يأتي فوز كتلة يمين الوسط، في ظل أزمة اقتصادية تعيشها البلاد منذ الأزمة المالية العالمية عام 2008، وإخفاق الحكومات المتعاقبة في إجراء إصلاحات سياسية واقتصادية تعالج مسألة الدين العام (بلغت نسبته 155.8 في المئة في الربع الأول من عام 2021)، وتحقيق نمو اقتصادي ينعكس على الحياة المعيشية للمواطن الإيطالي، وفي ظل بيئة جيوسياسية مضطربة ناجمة عن غزو روسيا لأوكرانيا. فقد فرضت إيطاليا ضمن منظومة دول الاتحاد الأوروبي عقوبات قاسية على روسيا، شملت قطاع الطاقة؛ ما أدى إلى ارتفاع أسعارها على نحو كبير؛ ومن ثم عمق ذلك أزمة التضخم الاقتصادي في إيطاليا التي لم تتعافَ بعد من آثار جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، وقد وصل متوسط نسبة التضخم فيها إلى 6.8 في المئة عام 2020 (ينظر الجدول 3)⁽¹⁾، وهي أعلى نسبة في العشرين عامًا الأخيرة، فأدى ذلك إلى ارتفاع أسعار الغذاء والسلع الأساسية والكمالية ارتفاعاً كبيراً؛ ما يشكل التحدي الرئيس بالنسبة إلى الحكومة المقبلة.

تداول هذه الورقة رصد مواقف الأحزاب الإيطالية من القضايا الإقليمية والدولية، خاصة كتلة يمين الوسط التي فازت بالانتخابات، وأهمها طبيعة العلاقة مع روسيا ودعم أوكرانيا في مواجهة الغزو الروسي، ودور إيطاليا في الاتحاد الأوروبي وعلاقتها بالولايات المتحدة الأميركية، إضافة إلى علاقتها باليمن - القطب الدولي الصاعد - التي وقعت إيطاليا معها مذكرة تفاهم ضمن مبادرة الحزام والطريق، وخاصة أن تلك المواقف والاستجابة لها ستمثل برنامج عمل الحكومة المقبلة، وسيكون لها تأثير في رسم ملامح السياسة الخارجية الإيطالية خلال السنوات المقبلة.

أولاً: الطريق إلى الانتخابات الإيطالية 2022

شكل حزب خمس نجوم M5S، الذي حصد المرتبة الأولى في الانتخابات التي جرت في آذار/ مارس 2018، حكومة بالتحالف مع حزب الرابطة La Liga الذي يرأسه ماتيو سالفيني. وقد تولى أستاذ القانون في جامعة فلورنسا، جوزيه كونتي، رئاستها⁽²⁾. لم يكن هذا الائتلاف متماسكاً وقادراً على الاستمرار في الحكم وتحقيق تقدم في حل أزمة البلاد الاقتصادية، بل دخل في نزاع على الصلاحيات والسلطة، وكانت انتهازية سالفيني عاملاً حاسماً في انهياره؛ إذ سعى لحجب الثقة عن حكومة كونتي الأولى (حزيران/ يونيو 2018 - أيلول/ سبتمبر 2019) التي شغل فيها منصب نائب رئيس الوزراء، عبر استثمار أزمة مشروع خطة سكة حديد تورينو-ليون السريع. فقد انحاز إلى جانب الأحزاب المعارضة للحكومة التي يشغل فيها منصب نائب رئيس الوزراء، ظناً منه أن الرأي العام مؤيد له بعد صعوده في انتخابات 2018؛ ذلك أن توجهات حزبه تقوم على إثارة الخوف من الهجرة وموجات اللاجئين، وهو أمرٌ يمثل عبئاً على الاقتصاد، وفرص التوظيف، وتعزيز المشاعر القومية، ويثير قلقاً بشأن ضياع الهوية، والإسلاموفوبيا. وبناءً عليه، اعتقد سالفيني أن حجب الثقة عن حكومة كونتي، وإطاحتها، سيمهدان له الطريق للوصول إلى منصب رئيس الوزراء؛ وهو الأمر طالما كان يسعى لتحقيقه في كل تحركاته السياسية. وكانت إحدى النتائج المتمخضة عن أزمة مشروع سكة حديد تورينو-ليون انهيار التحالف

1 "Inflazione media Italia dal 1956 al 2022," *Rivaluta*, accessed on 16/10/2022, at: <https://bit.ly/3gbs8RD>

2 أحمد قاسم حسين، "الانتخابات البرلمانية الإيطالية وصعود اليمين الشعبوي"، *تقييم حالة*، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 15/3/2018، شوهد في <https://bit.ly/3rWO7OH>، في: 2/10/2022.

بين حزبيّ خمس نجوم والرابطة. وفي إثر ذلك، قدّم كونتي استقالته، واصفًا سالفيني بالانتهازي الذي قدّم مصالحه الحزبية والشخصية على المصلحة العامة⁽³⁾. لكن لم تجرِ الأمور على نحو ما يريد سالفيني؛ فقد أفضت المداولات البرلمانية إلى اختيار كونتي، مرة أخرى، ليشكّل حكومته الثانية (أيلول/ سبتمبر 2019 - شباط/ فبراير 2021)، من خلال بناء تحالف مع الحزب الديمقراطي (أعداء الأمس) الذي كان في الصفوف المعارضة لحكومته، واضعًا نصب عينيه ضرورة التخلص من عبء انتهازية سالفيني، وتشكيل حكومة تضمّ حزب خمس نجوم والحزب الديمقراطي، وتقوم أيضًا على توافقات بينهما متعلقة بتحقيق التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر ومكافحة عدم المساواة الاقتصادية وسياسة الهجرة الجديدة.

واجهت حكومة كونتي الثانية تحديًا لم يكن في الحسبان؛ فقد اجتاحت إيطاليا وباء فيروس كورونا، وجعلها تعيش أزمة شاملة من جرّاء الصعوبات التي واجهت النظام الصحي؛ بسبب ارتفاع عدد الإصابات والوفيات من ناحية، والتداعيات الاقتصادية من ناحية أخرى. ولم تنجح السياسات التي اتبعتها الحكومة المتمثلة في زيادة الإنفاق، وفرض مجموعة من القيود التي تتعلق بالحجر الصحي في أقاليم إيطاليا؛ ما أدى إلى تقديم الحكومة استقالتها مرة ثانية في ظل ظروف غير مسبوقه كانت تواجهها البلاد⁽⁴⁾.

بدأ البحث عن المنقذ الذي يُخرج إيطاليا من أزمتها، ويعيد تدوير عجلة الاقتصاد الإيطالي، ويضمن علاقة مستقرة بينها وبين مؤسسات الاتحاد الأوروبي التي وضعت سلسلة من الاشتراطات المتعلقة؛ بتوفير الدعم المالي لإيطاليا في مواجهة تداعيات وباء فيروس كورونا. وقد كلّف الرئيس الإيطالي، سيرجيو ماتريلا، الخبير المالي والاقتصادي، ماريو دراغي، بتشكيل الحكومة التي كانت مزيجًا من السياسيين والتكنوقراط في مطلع عام 2021⁽⁵⁾. وطمأنت هذه الخطوة الإيطاليين الذين يقبون دراغي بـ «سوبر ماريو»؛ نظرًا إلى خبرته في مواجهة الأزمات المالية والاقتصادية في منطقة اليورو، خاصة عام 2012 في أثناء إدارته البنك المركزي الأوروبي في مراحل مختلفة. وقد شكّلت حكومة دراغي «طوق نجاة» لإيطاليا؛ إذ حظيت بدعم كل الأحزاب وثقتها، عدا حزب إخوة إيطاليا بزعامة جورجيا ميلوني التي فضّلت أن تؤدي دور المعارضة بمفردها. وأبدى مسؤولون في الاتحاد الأوروبي ارتياحهم لهذه الخطوة، ولا سيما أنهم أيّدوا خطوة تشكيل حكومة تكنوقراط في إيطاليا تسهم في حل أزمتها الاقتصادية المؤثرة في اقتصادات دول منطقة اليورو التي تعاني أزمات؛ مثل اليونان، وإسبانيا، وهنغاريا، وبولندا.

لكن سرعان ما واجه دراغي أيضًا قيودًا بيروقراطية داخل حكومته تتعلق بهشاشة التحالف المكوّن لها، حالت دون إحراز أيّ تقدم؛ بسبب معارضة اليمين داخل البرلمان لسياسات حكومته، فقررت الأحزاب اليمينية الثلاثة (حزب إيطاليا إلى الأمام الذي يتزعمه سيلفيو بيرلسكوني، والرابطة، وخمس نجوم) التصويت بعدم منح الثقة للحكومة؛ ما أدى إلى استقالتها أيضًا.

أفضت استقالة دراغي إلى حالة عدم اليقين؛ بالنظر إلى الوضع السياسي والاقتصادي في إيطاليا من ناحية، وتهديد تطلعات الاتحاد الأوروبي في تنفيذ خطة تعافي منطقة اليورو بعد الوباء من ناحية أخرى، فضلًا عمّا لحق بها من أضرار في إثر غزو روسيا لأوكرانيا في شباط/ فبراير 2022. ودفع هذا الأمر الرئيس الإيطالي، ماتريلا، مجددًا إلى الدعوة إلى انتخابات تشريعية في 25 أيلول/ سبتمبر 2022، قادت إلى فوز اليمين المتطرف الذي تتزعمه ميلوني، وهو ما ينذر بحدوث تغيير في الخريطة السياسية في إيطاليا.

3 Alberto Custodero & Monica Rubino, "Crisi di governo, le dimissioni di Conte: 'Il governo finisce qui, Salvini ha seguito interessi personali e di partito.' Poi sale al Quirinale," *Politica*, 20/8/2019, accessed on 2/10/2022, at: <https://bit.ly/2ogNim8>

4 "وباء فيروس كورونا المستجد: نماذج من استجابات الدول للوباء وتداعياته على الاقتصاد العالمي"، تقارير، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 1/4/2020، شوهد في 2/10/2022، في: <https://bit.ly/3gaE5Hl>

5 "Il Presidente Mattarella ha ricevuto il Presidente del Consiglio Draghi che ha accettato di formare il nuovo Governo," Il Quirinale, 12/2/2021, accessed on 3/10/2022, at: <https://bit.ly/3etPRMw>

ثانيًا: أجواء تنافس محموم بين الأحزاب والقوى السياسية الإيطالية

بدأت الأحزاب السياسية بعد الانتخابات التشريعية في الحشد والتعبئة، عبر سلسلة لقاءات جماهيرية في المدن الإيطالية، والبرامج التلفزيونية، إضافة إلى توظيف منصات التواصل الاجتماعي في خدمة دعاياتها الانتخابية. وقد انتظمت الأحزاب في ثلاث مجموعات رئيسية؛ فالمجموعة الأولى هي يمين الوسط التي تضم ائتلافًا تشكّل من حزب إخوة إيطاليا، وحزب إيطاليا إلى الأمام، وحزب الرابطة. في حين انتظم حزب خمس نجوم الذي يمثل يمينًا شعبيًا ضمن قائمة مستقلة. أما اليسار فقد انتظم في كتلة يسار الوسط، بقيادة الحزب الديمقراطي بزعامة إنريكو ليتا، وذلك بعد اتفاق الحزب الديمقراطي مع حزب التحرك الذي يرأسه كارلو كاليندا. واتفق الحزب الديمقراطي وحزب التحرك على عدم السماح للمرشحين «المثيرين للانقسام»، الذين انضموا إلى كتلة يسار الوسط من أحزاب مختلفة، بالترشح في دوائر انتخابية رئيسية. ويشترك الحزبان أيضًا في توجهات رئيس الحكومة السابق، دراغي، فيما يتعلق بتعزيز التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي في بلجيكا، والموقف من الحرب الروسية في أوكرانيا، والحفاظ على شراكة قوية مع الولايات المتحدة، إضافة إلى برنامج الإصلاحات الاقتصادية وفق المعايير الأوروبية الذي بدأته حكومته، لكن هذه الإصلاحات قد انهارت بسبب معارضة أعضاء أحزاب اليمين⁽⁶⁾.

سرعان ما تفكك التحالف بين الحزب الديمقراطي وحزب التحرك قبل الانتخابات إذ تلقت كتلة يسار الوسط هزيمة قوية أضعفت قدرتها على دخول الانتخابات موحدة. وقد أرجع كاليندا انسحابه من تحالف يسار الوسط إلى وجود أحزاب داخل الكتلة كانت قد صوتت ضد رئيس الوزراء دراغي، وبرنامج الإصلاحات، ثم إنه بنى تحالفًا مع حزب إيطاليا حية الذي يتزعمه ماتيو رينزي رئيس الوزراء الأسبق الذي انشق عن الحزب الديمقراطي في فترة حكومة كونتي الثانية.

ثالثًا: قراءة في نتائج الانتخابات الإيطالية

تتألف السلطة التشريعية في إيطاليا من مجلسين تمثيليين للشعب، هما مجلس النواب ومجلس الشيوخ، وينتخبان بالاقتراع العام المباشر؛ إذ ينتخب الناخبون المؤهلون الذين يبلغون 18 عامًا فأكثر، بحسب القانون الإيطالي، مجلس النواب بالاقتراع العام. وقد جرى التصويت في انتخابات 25 أيلول / سبتمبر 2022، وفق قانون الانتخابات الذي جرى تعديله عدة مرات وهو «روزاتليوم» Rosatellum، أو قانون «روساتو»، الذي أخذ اسم مقرر القانون، عضو مجلس النواب عن الحزب الديمقراطي إيتوري روساتو، والذي ينص على تخفيض عدد أعضاء مجلس النواب من 630 إلى 400 عضو. وقد خصص قانون روزاتليوم ثلث المقاعد في مجلس النواب (147 من أصل 400 مقعد)، ومجلس الشيوخ (74 من أصل 200 مقعد) للتصويت بنظام الأغلبية، في حين خصص ثلثي المقاعد في المجلسين: مجلس النواب (245 من أصل 400 مقعد)، ومجلس الشيوخ (122 من أصل 200 مقعد) بنظام التصويت النسبي. أما المقاعد الاثنا عشر المتبقية، الموزعة على النحو التالي: 8 مقاعد لمجلس النواب، و4 مقاعد لمجلس الشيوخ؛ فهي مخصصة للناخبين الإيطاليين المقيمين خارج البلاد. وحدد القانون، أيضًا، عتبة 3 في المئة لكل لأحة حتى تتمكن من دخول المجلسين⁽⁷⁾.

وفي الانتخابات التشريعية لعام 2022، فازت كتلة يمين الوسط التي يقودها حزب إخوة إيطاليا، بزعامة ميلوني بأغلبية «مريحة» في المجلسين تُتيح لها حكم البلاد من الناحية النظرية طوال خمس سنوات مقبلة؛ إذ فازت بـ 237 مقعدًا في مجلس النواب بنسبة 43.8 في المئة من إجمالي 400 مقعد، وفازت في

6 Giada Zampano, "Italy's Center-left Clinches Key Alliance Ahead of Elections," *Anadolu Agency*, 2/8/2022, accessed on 4/10/2022, at: <https://bit.ly/3gctzPy>

7 Alessandro Sodano, "Rosatellum: Come funziona la legge elettorale per Camera e Senato," *Leggi Oggi*, 13/9/2022, accessed on 1/10/2022, at: <https://bit.ly/3gbGQln>

مجلس الشيوخ بـ 112 مقعداً بنسبة 44 في المئة من مجموع 200 مقعد⁽⁸⁾. في حين حصلت كتلة يسار الوسط (الحزب الديمقراطي، وائتلاف الخضر، اليسار الإيطالي) على 81 مقعداً في مجلس النواب بنسبة 26.1 في المئة، و44 مقعداً في مجلس الشيوخ بنسبة 26 في المئة. وحصل حزب خمس نجوم على المرتبة الثالثة من حيث الفوز بعدد المقاعد، بعد أن كان قد احتل المرتبة الأولى في انتخابات 2018؛ فقد فاز بـ 41 مقعداً بمجلس النواب بنسبة 15.4 في المئة، وعلى 23 مقعداً في مجلس الشيوخ. أما كتلة الوسط (حزب إيطاليا حية، حزب التحرك) على اعتبارها قطباً ثالثاً ضد اليمين واليسار - إذ تشكلت في إثر الانتخابات بعد انسحاب حزب التحرك الذي يتزعمه كارلو كاليندا وتحالفه مع حزب إيطاليا حية الذي يتزعمه ماتيو رينزي - ففازت بـ 21 مقعداً في مجلس النواب بنسبة 7.8 في المئة، و9 مقاعد في مجلس الشيوخ بنسبة 7.7 في المئة.

الجدير ذكره أن عدد الناخبين الذين يحق لهم التصويت بلغ 46.021956 مليون مواطن، في حين شارك منهم 29.355592 مليوناً؛ أي ما نسبته 63.79 في المئة⁽⁹⁾، وهو إقبال ضعيف على المشاركة في الانتخابات مقارنةً بنسبة المشاركين في انتخابات 2018 التي بلغت نحو 72.94 في المئة⁽¹⁰⁾. واللافت للانتباه أن عدد الناخبين الذين صوّتوا لكتلة يمين الوسط مُساوٍ، تقريباً، لعدد الناخبين الذين صوّتوا لها في انتخابات 2018 نفسه؛ إذ إن مجموع الأصوات الذي حصلت عليها كتلة يمين الوسط هو 12.300244 مليوناً، وهو قريب من مجموع الأصوات الذي حصلت عليه في انتخابات 2018 (12.152345 مليوناً)؛ وهذا يعني أن فوز كتلة يمين الوسط سيجعلها تحكّم البلاد في السنوات الخمس المقبلة؛ ليس نتيجةً لحصولها على أغلبية أصوات الذين يحق لهم الانتخاب، بل بالنظر إلى أغلبية الذين شاركوا في هذه الانتخابات، فقد حافظ اليمين في إيطاليا على قاعدته الجماهيرية ذاتها التي لم تتغير من الناحية العددية مقارنةً بانتخابات 2018، ولكن لم تتمكن كتلة يمين الوسط حينئذ من أن تحكّم بعدد الناخبين نفسه؛ بسبب ضعف الإقبال على الانتخابات. ولعل ذلك يرجع إلى فقدان ثقة المواطن بالأحزاب التقليدية والنظام الانتخابي الذي ينتج الأحزاب والقيادات السياسية ذاتها، من دون أي تغيير في المشهد السياسي والاقتصادي في البلاد. أضف إلى ذلك أن التشطي الذي لحق بكتلة يسار الوسط في إثر الانتخابات من ناحية، والإخفاق الذي لحق بحزب خمس نجوم في إدارة البلاد خلال السنوات الأربع الماضية من ناحية أخرى، ساهما على نحو رئيس في فوز كتلة يمين الوسط بأغلبية مقاعد مجلس النواب، وهو ما يثير مجموعة من الأسئلة عن واقع الديمقراطية وطبيعة النظام الانتخابي في إيطاليا الذي يعيد إنتاج الأحزاب ذاتها، من دون أي تغيير في المشهد السياسي الداخلي.

رابعاً: الانتخابات الإيطالية في ظل بيئة جيوسياسية مضطربة

ألقت القضايا الاقتصادية المحلية بثقلها ضمن برامج الأحزاب السياسية، ولكن ما ميّز هذه الانتخابات هو حضور مكثف للقضايا الإقليمية والدولية في الحملات الانتخابية للأحزاب على اختلافها (يسار، يمين)؛ وذلك بسبب تأثير الأزمات مباشرة في الواقع الاقتصادي في البلاد. ويستعرض هذا المحور أهمها وموقف الأحزاب من

8 نشرت وزارة الداخلية الإيطالية بيانات انتخابات 2022 على بوابة نظام *Eligendo* التابع لها، والمخصص لنشر نتائج الانتخابات السياسية والخدمات ذات الصلة، ويتيح النظام للمستخدمين أيضاً الوصول مباشرة إلى نتائج التصويت الأخير والبحث في الأرشيف التاريخي لجميع الانتخابات التي جرت في إيطاليا والمقارنة بينها. للمزيد عن نتائج انتخابات مجلسي النواب والشيوخ في أيلول / سبتمبر 2022، ينظر:

"Politiche 25 settembre 2022," *Eligendo*, accessed on 24/10/2022, at: <https://bit.ly/3yIOLmO>

9 Ibid.

10 جاءت نتائج الانتخابات التشريعية في آذار / مارس 2018 على النحو التالي: حركة خمس نجوم على 32.66 في المئة من أصوات الناخبين، وحزب الرابطة على 17.37 في المئة، وحزب إيطاليا إلى الأمام على 14.01 في المئة، أما حزب إخوة إيطاليا، فقد حصل على 4.35 في المئة، في حين حصل الحزب الديمقراطي على 18.72 في المئة. للمزيد، ينظر:

"Elezione," *Eligendo*, accessed on 24/10/2022, at: <https://bit.ly/3S41uHB>

القضايا الإقليمية والدولية بعد الانتخابات، خاصة كتلة «يمين الوسط» التي ستعكس استجابتها ومواقفها من تلك القضايا في رسم محددات السياسة الخارجية للبلاد في السنوات الخمس المقبلة.

1. إيطاليا وروسيا: انتخابات على وقع أزمة الحرب في أوكرانيا

شهدت العلاقات الإيطالية - الروسية تطوراً في فترة الحرب الباردة على المستويات السياسية والاقتصادية. فقد استقرت فروع كبرى الشركات الصناعية الإيطالية؛ مثل شركة «إيني» Eni للطاقة، وشركة «فيات» Fiat لتصنيع السيارات، في الاتحاد السوفياتي. وكانت إيطاليا مقر أكبر حزب شيوعي في أوروبا الغربية، واعتبرت مدينة روما نفسها جسراً بين المعسكرين الشرقي والغربي آنذاك. وتعمقت العلاقات بعد انهيار الاتحاد السوفياتي على المستويين السياسي والاقتصادي؛ إذ دخلت شركات وبنوك إيطالية السوق الروسية⁽¹¹⁾، إضافة إلى اعتماد إيطاليا على واردات الطاقة من روسيا؛ ففي عام 2021، استوردت إيطاليا 72.728 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، جاء 40 في المئة منه من روسيا، و31 في المئة منه من الجزائر (وهي زيادة ملحوظة مقارنةً بالسنوات السابقة). في حين بلغت الواردات من أذربيجان 10 في المئة، و9 في المئة من قطر، و4.4 في المئة من ليبيا، و2.6 في المئة من النرويج⁽¹²⁾. وفي المقابل، استثمر رجال الأعمال الروس في إيطاليا.

وأدى رئيس الوزراء الإيطالي الأسبق، سيلفيو بيرلسكوني، دوراً مهماً، أيضاً، في تطوير العلاقة بين بلاده وروسيا، وتخفيف حدة التوتر التي شابت العلاقات الروسية - الأطلسية في مراحل مختلفة. لكن نقطة التحول في العلاقة بين إيطاليا وروسيا كانت في غزو أوكرانيا (شباط/ فبراير 2022)؛ إذ تبنت حكومة دراغي نهجاً متشدداً ضد روسيا. وقد وصف دراغي الغزو بأنه تهديد للأمن الأوروبي، وأبدى التزاماً بالعقوبات الاقتصادية المفروضة جماعياً ضمن مؤسسات الاتحاد الأوروبي. وصادرت الحكومة الإيطالية اليخوت الفخمة والفيلات الشاطئية التي تزيد قيمتها على مليار يورو من الأوليغارشية الروسية⁽¹³⁾. وسيكون للغزو تداعيات على العلاقات الاقتصادية، وقد يؤدي إلى تباطؤ حاد في العلاقات التجارية بين البلدين، مع الإشارة إلى أن قيمة الصادرات الإيطالية إلى روسيا بلغت 7.69638 مليارات يورو عام 2021⁽¹⁴⁾ (ينظر الجدول 1)، وهو ما يشير إلى تغيير مهم في توجهات السياسة الخارجية الإيطالية التي اتصفت، خلال العقود الماضية، بنوع من التوازن في علاقتها بروسيا، والحفاظ على هويتها الأوروبية ضمن مؤسسات الاتحاد الأوروبي.

11 Silvia Granziero, "Come negli anni '60 la fiat entrò nella russia comunista e rese la 124 l'auto più amata dell'urss," *The Vision*, 3/11/2021, accessed on 4/10/2022, at: <https://bit.ly/3MyG83Q>

12 "Come l'Italia si rifornisce di gas: la dipendenza dalla Russia," *Pictet*, 1/8/2022, accessed on 4/10/2022, at: <https://bit.ly/3EKpxtI>

13 "إيطاليا تصادر عقارات ويخوتاً لأثرياء مقربين من بوتين"، **دويتشه فيله**، 5/3/2022، شوهد في 5/10/2022، في: <https://bit.ly/3CZUEys>

14 طورت وزارة الخارجية الإيطالية منصة *infoMercatiEsteri* التي تُعنى بتوفير معلومات عن حجم التبادل التجاري وطبيعة العلاقات الاقتصادية بين إيطاليا ودول العالم. لمزيد من البيانات عن التبادل التجاري بين إيطاليا وروسيا، ينظر:

Governo Italiano, "Scambi Commerciali (RUSSIA)," *infoMercatiEsteri*, accessed on 6/10/2022, at: <https://bit.ly/3yF8HHh>

الجدول (1)

حجم التبادل التجاري بين إيطاليا وروسيا (2021-2020-2019) (مليار يورو)

2021	2020	2019	
7.696,38	7.100,64	7.881,99	حجم الصادرات الإيطالية إلى روسيا
13.984,47	9.328,84	14.324,03	حجم الواردات الإيطالية من روسيا

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات منصة *infoMercatiEsteri*. ينظر:

Governo Italiano, "Scambi Commerciali (RUSSIA)," *infoMercatiEsteri*, accessed on 24/10/2022, at: <https://bit.ly/3yF8HHh>

بناءً عليه، احتلت العلاقة بروسيا والحرب الأوكرانية حيزاً واسعاً في الحملات والبرامج السياسية للأحزاب، خلال التحضير للانتخابات. وقد حاولت كتلة يسار الوسط توظيف التقرير الذي نشرته وكالة المخابرات المركزية الأميركية الذي اتهم روسيا بتحويل 300 مليون دولار لكيانات حزبية ومرشحين في أكثر من عشرين دولة، منذ عام 2014⁽¹⁵⁾، خاصة أن الأحزاب الرئيسية في كتلة يمين الوسط تربطها بالكرملين علاقات جيدة. وقد اتهم وزير الخارجية الإيطالي، لويجي دي مايو، روسيا بأدائها «دوراً تشويشياً» واضحاً عبر تدخلها غير المباشر في الحملة الانتخابية في إيطاليا⁽¹⁶⁾؛ وذلك على خلفية انتقاد المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية، ماريا زاخاروفا، الاتساق بين إيطاليا والولايات المتحدة في مجال العقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا، مؤكدةً أن إيطاليا ستُدفع، في نهاية المطاف، إلى الانتحار الاقتصادي، وأنه «عندما تنهار الشركات الإيطالية التي تعمل بجد، فإن الأميركيين سيشترونها بثمن بخس»⁽¹⁷⁾.

في هذا الصدد، سارعت كتلة يسار الوسط عبر رئيس الحزب الديمقراطي، إنريكو ليتا، إلى مطالبة الحكومة الإيطالية واللجنة البرلمانية لأمن الجمهورية بتوضيح الأمور للرأي العام، والتحقق من مسألة تلقي أحزاب سياسية تمويلاً من روسيا⁽¹⁸⁾. وقد قوبل ذلك بنفي من سالفيني الذي تربط حزبه، «الرابطة»، علاقة جيدة بالكرملين⁽¹⁹⁾.

وعلى مستوى موازٍ، ليس بخافٍ على أحد العلاقة الجيدة التي تربط بين بيرلسكوني، زعيم حزب إيطاليا إلى الأمام، والرئيس فلاديمير بوتين، ولم تخلُ تصريحاته من إثارة الجدل حول توجهات كتلة يمين الوسط من الحرب الروسية في أوكرانيا. فقد برر بيرلسكوني هذه الحرب بأن بوتين أجبرته بلاده وشعبه ورجال حزبه على التدخل للدفاع عن دونباس في أوكرانيا⁽²⁰⁾. وخلال الفترة التي سبقت الانتخابات، فإن الدور الذي أدته ميلوني، ذات

15 Edward Wong, "Russia Secretly Gave \$300 Million to Political Parties and Officials Worldwide, U.S. Says," *The New York Times*, 13/9/2022, accessed on 6/10/2022, at: <https://nyti.ms/3rWw63d>

16 Ugo Realfonzo, "Russia Ramps up Interference in Upcoming Italian Elections," *The Brussels Times*, 12/9/2022, accessed on 4/10/2022, at: <https://bit.ly/3D1oCLR>

17 "Italian Businesses Are Angry. There Is no One to Solve the Worst Crisis of the Century," *Czechia Posts English*, 21/9/2022, accessed on 7/10/2022, at: <https://bit.ly/3ENnaow>

18 "دعوة في إيطاليا للتحقق من تلقي كيانات حزبية تمويلاً من روسيا بعد صدور التقرير الأمريكي"، وكالة آكي الإيطالية، 14/9/2022، شوهد في 5/10/2022، <https://bit.ly/3D0S8lf>

19 "سالفيني: الحديث عن تلقينا أموال من موسكو هراء بحت"، وكالة آكي الإيطالية، 14/9/2022، شوهد في 5/10/2022، <https://bit.ly/3MC3k12>

20 Simone Vazzana, "Silvio Berlusconi e la frase in difesa di Putin sulla guerra in Ucraina: il video è virale, la replica del Cav," *Vi Notizie*, 23/9/2022, accessed on 6/10/2022, at: <https://bit.ly/3VyvLRC>

الشعبية المتنامية في إيطاليا، في الحفاظ على وحدة كتلة يمين الوسط والتصدي لمحاولات النقد التي من شأنها التأثير في قرارات الناخب الإيطالي، كان أمراً لافتاً للانتباه. وقد كانت ميلوني بمنزلة «صمام أمان» لكتلة يمين الوسط؛ وذلك عبر حَسْم موقف الكتلة من الغزو الروسي لأوكرانيا؛ إذ عارضت صراحةً الغزو، وأيدت سلاح العقوبات، ووصفته بأنه «أفضل أداة» لوقف الحرب. وفي موضوع تدخّل روسيا في الحياة السياسية الإيطالية، قالت ميلوني إنه «هامشي» في مقابل محاولات روسيا استخدام نفوذها في دول أوروبية أخرى⁽²¹⁾؛ ما جعل كتلة يمين الوسط تتجه إلى المهادنة بعد الانتخابات، وتحاول كسب الرأي العام، حتى باتت لا تختلف كثيراً عن توجهات حكومة دراغي التي أسقطتها أحزاب تلك الكتلة؛ إذ رفض دراغي الغزو وانداز كلياً إلى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالعقوبات على روسيا والدعم العسكري والاقتصادي لأوكرانيا، وهو ما يلقي بثقل تلك التوجهات على الحكومة المقبلة.

2. العلاقة بين إيطاليا والولايات المتحدة: تحالف استراتيجي وثيق

ترتبط إيطاليا بالولايات المتحدة علاقة تحالف استراتيجي؛ فهي عضو في حلف شمال الأطلسي «الناتو» وشريك موثوق؛ إذ يوجد في إيطاليا نحو 33 ألف جندي أميركي ومدني بوزارة الدفاع وعائلاتهم، موزعين على خمس قواعد رئيسية في إيطاليا، إضافة إلى أن إيطاليا تستضيف مقر الأسطول السادس للولايات المتحدة وقيادة القوة المشتركة للناتو في مدينة نابولي، ثم إنّ حجم الصادرات الإيطالية للولايات المتحدة قد بلغ 49.439,51 مليار يورو عام 2021⁽²²⁾. ويتفق البلدان في جملة من القضايا المشتركة فيما يتعلق بسياستهما الخارجية في مناطق عديدة (العراق، وأفغانستان، ولبنان، وكوسوفو، وليبيا)، إضافة إلى التنسيق في القضايا الأمنية في إطار الناتو⁽²³⁾.

الجدول (2)

حجم التبادل التجاري بين إيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية (2019-2021) (مليار يورو)

2021	2020	2019	
49.439,51	42.467,93	45.536,23	حجم الصادرات الإيطالية إلى الولايات المتحدة
15.810,27	14.785,28	17.006,93	حجم الواردات الإيطالية من الولايات المتحدة

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات منصة *infoMercatiEsteri*:

Governo Italiano, "Scambi Commerciali (USA)," *infoMercatiEste*, accessed on 24/10/2022, at: <https://bit.ly/3s1nHvs>

21 "دعوة في إيطاليا للتحقق من تلقي كيانات حزبية تمويلاً من روسيا".

22 لمزيد من البيانات عن التبادل التجاري بين إيطاليا والولايات المتحدة، يُنظر:

Governo Italiano, "Scambi Commerciali (USA)," *infoMercatiEste*, accessed on 24/10/2022, at: <https://bit.ly/3s1nHvs>

23 "Le relazioni Stati Uniti – Italia e l'unità transatlantica," Ambasciata e Consolati degli Stati Uniti in Italia, 27/6/2021, accessed on 7/10/2022, at: <https://bit.ly/3exnAEA>

كان التطور اللافت للانتباه بعد الانتخابات زيارة ميلوني للولايات المتحدة، في إطار مؤتمر العمل السياسي المحافظ CPAC، وهو الملتقى السنوي للمحافظين الأميركيين، الذي عُقد في مدينة أورلاندو بولاية فلوريدا. وقد لاقى برنامج السياسة الخارجية لميلوني اهتمام المجتمعين؛ إذ أبدت تناغمًا كاملاً بشأن الملفات الدولية الرئيسية مع الولايات المتحدة؛ فيما يتعلق باستمرار دعم أوكرانيا في مواجهة غزو روسيا، والتعاون من أجل أمن الطاقة في منطقة اليورو، والعمل المشترك لمواجهة التوسع الروسي والصيني في البحر الأبيض المتوسط وأفريقيا، وضمان علاقات قوية ومستقرة على نحو متزايد بين إيطاليا والولايات المتحدة⁽²⁴⁾، ورشحت على قائماتها رئيس جمعية الصداقة الأميركية - الإيطالية ووزير خارجية إيطاليا الأسبق جوليو تيرزي، وكان ذلك بمنزلة طمأنة للإدارة الأميركية، مفادها أنه لن يطرأ تغيير على توجهات السياسة الخارجية فيما يخص الموقف من الحرب الروسية في أوكرانيا، والعلاقة بين إيطاليا والناتو، والحد من نفوذ الصين المتنامي في إيطاليا، والتنسيق بشأن الأزمات الدولية في كل من سورية وليبيا واليمن⁽²⁵⁾.

3. العلاقة بين إيطاليا وبروكسل: الاقتصاد أولًا

تعدّ إيطاليا إحدى الدول الرئيسة في منظومة الاتحاد الأوروبي، ولطالما احتلت أزمة الاقتصاد الإيطالي مساحة كبيرة في أجندة مؤسسات الاتحاد في بلجيكا؛ بسبب تداعياتها على منطقة اليورو كلّها، ولا سيما أن الاقتصاد الإيطالي يعاني أزمات مركبة منذ الأزمة المالية عام 2008. وقد لاقى ذلك صداه في برامج الأحزاب السياسية وتوجهاتها في إيطاليا، خاصة اليمين الذي يرى أن مؤسسات الاتحاد الأوروبي جزء من الأزمة الاقتصادية عبر مجموعة من السياسات الاقتصادية المشتركة المفروضة على إيطاليا، إضافة إلى سياسات الاتحاد الأمنية والصحية في مجال الهجرة غير النظامية ومكافحة الأوبئة المعدية.

وقد زادت جائحة وباء فيروس كورونا الأزمة الاقتصادية في إيطاليا تعقيدًا؛ فقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي الإيطالي في عام 2020 بنسبة 8.9 في المئة، وهو اختلاف يرجع أساسًا إلى انهيار الطلب المحلي، وبلغ العجز في البلاد نحو 9.5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي؛ ما ساهم في زيادة كبيرة في نسبة الدين التي وصلت إلى 155.8 في المئة خلال الربع الأول من عام 2021. وعرف الاقتصاد الإيطالي انتعاشًا طفيفًا جدًّا (+0.1 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي)، وهي نتيجة أفضل من النتائج التي شهدتها الاقتصادات الأوروبية الرئيسة الأخرى. وتعكس العلامات الأولى لاستقرار الاقتصاد أساسًا انتعاش قطاع التصنيع، وقطاع الخدمات (الفنادق والشركات العامة ... إلخ) الذي شهد تعافيًا جزئيًا. وأثّرت الأزمة أيضًا في سوق العمل؛ إذ أدّت في البداية إلى انخفاض في التوظيف بالنسبة إلى العاملين بعقود محددة المدة والعاملين لحسابهم الخاص، ثم شمل هذا الأمر العمال الدائمين أيضًا. وفي أيار/ مايو 2021، انخفض عدد الموظفين بمقدار 735 ألف وحدة مقارنةً بما كان عليه قبل حالة الطوارئ. وأثّرت الأزمة الصحية كذلك في القطاعات التي يكون فيها للنساء والشباب حضور كبير⁽²⁶⁾.

وفي المقابل، يقدّم الاتحاد الأوروبي خطة إنعاش بقيمة 750 مليار يورو لتجاوز تداعيات أزمة كورونا على الاقتصاد، تُمنح إيطاليا منها 173 مليار يورو، وإسبانيا 140 مليار يورو، وتشكّل هاتان الحصتان النسبة الأكبر من المبلغ الذي سيوزع منذًا وقروصًا⁽²⁷⁾، وهذا هو السبب الرئيس لدعوة دراغي إلى تشكيل حكومة تكنوقراط؛

24 Marco Galluzzo, "Urso: 'Racconto agli Usa il programma di Fdi. In politica estera continuità con Draghi'", *Corriere Della Sera*, 10/9/2022, accessed on 6/10/2022, at: <https://bit.ly/3CFDW5Y>

25 "بليكن: حريصون على العمل مع الحكومة الإيطالية"، وكالة أنباء الإيطالية، 26/9/2022، شوهد في 7/10/2022، في: <https://bit.ly/3MCD6LS>

26 التقرير السنوي 2021، حالة البلاد، المعهد الإحصائي الوطني ISTAT، للمزيد ينظر في: *Rapporto Annuale 2021. La situazione del Paese, assolombarda*, accessed on 24/10/2022, at: <https://bit.ly/3Vv419W>

27 "المفوضية الأوروبية تقدم أكبر خطة إنعاش لتجاوز أزمة كورونا"، دويتشه فيله، 27/5/2020، شوهد في 6/10/2022، في: <https://bit.ly/3yFoSnj>

إذ كان يقع على عاتقه إدارة المساعدات الأوروبية، ولكن تفكك التحالف واستقالة حكومته قد أثارا كثيراً من الشكوك في قدرة الحكومة المقبلة على مواجهة الوضع الاقتصادي المتردي في البلاد، وهو وضع لم تستطع الحكومات السابقة الإسهام في تحقيق أيّ تقدم ملموس فيه قد ينعكس على واقع المواطنين في إيطاليا، علاوةً على الارتفاع الحاد في الأسعار، وفي معدلات البطالة أيضاً. وتجدر الإشارة كذلك إلى أن تنفيذ خطة الإنعاش ستواجه عقبات عكستها الاختلافات في الدراسات التنفيذية والإدارية وآليات الدفع، خاصةً بعد اندلاع الحرب في أوكرانيا؛ ما يعني أن الحكومة المقبلة ستواجه معضلات على مستوى البلديات والأقاليم التي تنتظر الحصول على الأموال. وهي «الورقة» التي سيستخدمها الاتحاد في كبح أي محاولة من الحكومة المقبلة؛ لضمان عدم خروجها عن المسار «الاقتصادي» الذي رسمه الاتحاد الأوروبي لإيطاليا.

وقد ساور مؤسسات الاتحاد الأوروبي في بلجيكا شكوك من صعود اليمين المتطرف في إيطاليا في انتخابات 2022؛ إذ قرأت كتلة يمين الوسط دعوة رئيسة المفوضية الأوروبية، أورسولا فون دير لاين، إلى تعليق الجهاز التنفيذي الأوروبي ضخ أموال من صندوق التعافي الأوروبي للحكومة الهنغارية بسبب مخاوف متعلقة بالفساد، وللحكومة البولندية لدفعها إلى إجراء إصلاحات من أجل استقلالية نظامها القضائي، على أنه تلميح منها إلى الانتخابات الإيطالية، ولكن سرعان ما نفت المفوضية التدخل في سير العملية الانتخابية في إيطاليا.

تدرك ميلوني جيداً أنها غير مقبولة في أروقة الاتحاد الأوروبي، عبر برنامج حزبا السياسي الذي يركّز على القيم المحافظة، ودور الأسرة، والمجتمع الإيطالي، وتعزيز القيم القومية، وحماية الحدود من الهجرة غير النظامية، والدفاع عن الهوية الوطنية الإيطالية. وتجدر هذه القضايا تعارضاً مع توجهات الاتحاد الأوروبي وقيمه. لكن ذلك لا يعني بأيّ حال أن تدبير روما ظهرها للاتحاد ومؤسساته. وعلى غرار ما قامت به زعيمة اليمين المتطرف الفرنسي، مارين لوبان، تخلت ميلوني، في نهاية المطاف، عن مشروعها المتمثل في الخروج من منطقة اليورو. وقد طورت أحزاب اليمين خطاباً جديداً يعتمد على ضرورة مراجعة القوانين والإجراءات الملزمة التي تصدر عن مؤسسات الاتحاد الأوروبي؛ بما فيها تلك المتعلقة بميزانيات الدول الأعضاء وديونها، خاصة أن العلاقة بين مؤسسات الاتحاد والمؤسسات الاقتصادية في الدول الأعضاء باتت متداخلة ومتشابكة، وأنه سيكون لفك الارتباط بينها تكلفة اقتصادية وسياسة كبيرة على الدول التي تسعى لمغادرة الاتحاد. وبناءً عليه، فإن هامش التحرك أمام ميلوني محدود جداً على الصعيد الاقتصادي. وفي المقابل، في إمكانها الوقوف في صف بولندا وهنغاريا في معركتهما مع الاتحاد الأوروبي بشأن مسائل الدفاع عن المصلحة الوطنية في وجه المصالح الأوروبية.

لكنّ «القلق» بين الاتحاد الأوروبي وإيطاليا مع الحكومة المقبلة يرتبط أساساً بموضوع الحريات الفردية، وموضوع الهجرة غير النظامية، والتعامل مع الجاليات العربية والإسلامية، وقوانين الجنسية والإقامة داخل إيطاليا؛ إذ يقترح حزب إخوة إيطاليا حصاراً بحرياً للحد من الهجرة غير النظامية، في إطار مهمة أوروبية بالاتفاق مع سلطات شمال أفريقيا، لمنع المغادرة نحو إيطاليا⁽²⁸⁾.

4. العلاقة بين إيطاليا والصين: نعيّ مبادرة الحزام والطريق

وقّعت الحكومة الإيطالية، في آذار/ مارس 2019، مذكرة تفاهم مع الصين، أصبحت إيطاليا بموجبها رسمياً جزءاً من مبادرة الحزام والطريق التي تقودها الصين. ويبرز التعاون بين هذين البلدين في خمسة مجالات؛ هي الموانئ، والتمويل، والإعلام، والبحث العلمي والتكنولوجي، والأوساط الأكاديمية. وقد أثارت المبادرة نفسها نقاشاً واسعاً متعلقاً بالفكرة الرئيسية التي روجتها الصين، مفادها أن مذكرة التفاهم والتعاون مع

28 "ميلوني تدعو مجدداً ل'حصار بحري' لوقف تدفقات الهجرة"، وكالة آكي الإيطالية، 27/7/2022، شوهده في 7/10/2022، في: <https://bit.ly/3D14rUU>

الحكومة الإيطالية وفق المبادرة هي مذكرة مربحة للطرفين، في حين عارضتها أحزاب سياسية في إيطاليا، وعلى رأسها أحزاب يسار الوسط التي رأت فيها توسيعاً لنفوذ الصين التي تبحث عن موطئ قدم للتأثير في السياسة الدولية. ورأت حكومة كونتي الأولى (تحالف خمس نجوم، والرابطة) في المبادرة طريقاً ممكناً للخروج من الركود الاقتصادي الذي ابتليت به إيطاليا طوال سنوات؛ حينها اتهمت إيطاليا بالسذاجة المفرطة والوقوع في «فخ الديون» الصينية. بعبارة أخرى، لن تعالج الصين قدرتها الإنتاجية الصناعية الزائدة فحسب، بل ستذهب إلى حد منح قروض كبيرة جداً من أجل الاستحواذ، في نهاية المطاف، على المشاريع الممولة بصفة مشتركة في البلدان المستقبلية لمنتجاتها الصناعية⁽²⁹⁾.

وكانت مذكرة التفاهم بين الصين وإيطاليا محل تقييم الأحزاب السياسية في حملاتها الانتخابية. وكان الموقف اللافت للانتباه هو تعهد ميلوني بأنها لن تجدد اتفاقية مذكرة التفاهم مع الصين، ورأت أن إيطاليا ارتكبت خطأ كبيراً في الانضمام إلى المبادرة، بل إنها ذهبت أبعد من ذلك؛ حينما وصفت تهديدات الصين لتايوان بأنها غير مقبولة؛ ومن ثم فإن العلاقة بين إيطاليا والصين هي التي ستأثر في ظل حكومة اليمين المقبلة في إيطاليا، وهو ما يعني تماهي موقف إيطاليا مع توجهات الإدارة الأميركية التي تقوم على ضرورة الحفاظ على التحالف الغربي ضد روسيا في حربها في أوكرانيا، وتوظيف هذا التحالف في سبيل الحد من نفوذ الصين المتصاعد؛ وهو ما يستدعي طي صفحة مبادرة الحزام والطريق التي وقعتها مع إيطاليا.

خاتمة

على الرغم من فوز كتلة يمين الوسط في الانتخابات التشريعية، فإن ذلك لا يعني أن هذا التحالف متماسك وقوي، خاصة أن الخلافات (بين إخوة إيطاليا والرابطة وحزب إيطاليا إلى الأمام) بدأت «تطفو على السطح». ومما يلاحظ في هذا السياق أن التحالفات السياسية في إيطاليا تتسم بأنها آنية، ومحكومة بالاعتبارات الحزبية. وهي أزمة مزمنة يعانها النظام السياسي على خلاف النظم السياسية في الدول الأوروبية المجاورة (ألمانيا، وفرنسا، والنمسا). وهذا الأمر يعرقل عمل الحكومة المقبلة، ويحول دون تنفيذ المشاريع والخطط الاقتصادية؛ إذ يغلب على السلوك التصويتي للكتل الحزبية في البرلمان وتحالفاتها تقديم المصالح الحزبية على المصالح الوطنية في كثير من الأحيان. أضف إلى ذلك الصراعات الداخلية التي تحكم تلك الأحزاب التي تنشط باستمرار، وتنشأ عنها أحزاب جديدة بقيادة بقبليات تقليدية كانت منذ وقت قريب منضوية تحت أحزاب أخرى.

لا تبني الأحزاب السياسية في إيطاليا على اختلافها (يميناً أو يساراً) استراتيجياتها السياسية انطلاقاً من وضع البرامج والخطط من أجل البحث عن حلول للأزمات التي تمرّ بها البلاد وإقناع الناخب الإيطالي بها، بل إن معظم الاستراتيجيات تُبنى على أساس مواجهة الأحزاب الأخرى، والخوض في مناكفات سياسية عبر إظهار ضعف الحزب الخصم، وعدم قدرته على حكم البلاد وحل أزماتها المتراكمة. ففي الانتخابات التشريعية 2018، ضاق الإيطاليون ذرعاً بالأحزاب التقليدية وسياساتها المتناقضة. لذا، كان سلوكهم التصويتي عقابياً لها؛ إذ جرى انتخاب حركة سياسية شعبية هي حركة خمس نجوم التي يشكّل صعودها في المشهد السياسي الإيطالي انعكاساً لأزمة النظام الانتخابي والسياسي في البلاد. ولكن سرعان ما دخل حزب خمس نجوم في ديناميات النظام السياسي الإيطالي، وبات حاله مشابهاً لحال الأحزاب التقليدية الأخرى؛ من ناحية تشطيه، وتشكّل أحزاب أخرى خرجت منه، وانسحاب كتلة كبيرة من داعميه. ومثل هذا الأمر قد ينطبق، في المستقبل، على حزب إخوة إيطاليا الذي تنزعه ميلوني.

29 Beatrice Gallelli, "Lorenzo Mariani, Memorandum Italia-Cina: Un bilancio dell'iniziativa Belt and Road," *Affari Internazionali*, 13/6/2022, accessed on 9/10/2022, at: <https://bit.ly/3S4HRz9>

يجد كل ذلك صداه في السياسة الخارجية للحكومة الإيطالية المقبلة، التي ستشهد تغييراً في مجال العلاقة بين إيطاليا وكلّ من روسيا والصين؛ في إثر غزو روسيا لأوكرانيا، وسعي الإدارة الأميركية لحشد جهود الحلفاء الغربيين، الذين تُعدّ إيطاليا من بينهم، في اتجاه إعادة هندسة أمن القارة الأوروبية على نحو يحول دون زيادة نفوذ الصين الاقتصادي من ناحية، ويؤدي إلى تقليص الاعتماد على روسيا في مجال الطاقة من ناحية أخرى؛ ما سيدفع إيطاليا إلى التخلي عن هامش المناورة بينها وبين الولايات المتحدة، في مجال علاقتها بكلّ من الصين وروسيا، وهو ما كان يميّز سلوكها الخارجي في المرحلة التي سبقت غزو روسيا لأوكرانيا.

الجدول (3)
متوسط التضخم الاقتصادي في إيطاليا (2001-2022)

العام	متوسط التضخم الاقتصادي بالنسبة المئوية
2001	2.8
2002	2.5
2003	2.7
2004	2.2
2005	2
2006	2.1
2007	1.8
2008	3.3
2009	0.8
2010	1.5
2011	2.8
2012	3
2013	1.2
2014	0.2
2015	0
2016	-0,1
2017	1,2
2018	1.1
2019	0.6
2020	-0.1
2021	1.9
2022	6.8

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نشرات المعهد الإحصائي الوطني ISTAT، ينظر: <https://bit.ly/3Vv4I9W>

المراجع

العربية

حسين، أحمد قاسم. «الانتخابات البرلمانية الإيطالية وصعود اليمين الشعبوي». **تقييم حالة**. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 15/3/2018. في: <https://bit.ly/3rWO7OH>

«وباء فيروس كورونا المستجد: نماذج من استجابات الدول للوباء وتداعياته على الاقتصاد العالمي». **تقارير**. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 1/4/2020. في: <https://bit.ly/3gaE5HI>

الأجنبية

“Elezioni.” *Eligendo*. at: <https://bit.ly/3S41uHB>

Gallelli, Beatrice. “Lorenzo Mariani, Memorandum Italia-Cina: Un bilancio dell’iniziativa Belt and Road.” *Affari Internazionali*. 13/6/2022. at: <https://bit.ly/3S4HRz9>

Governo Italiano. “Scambi Commerciali (RUSSIA)” *infoMercatiEsteri*. at: <https://bit.ly/3yF8HHh>

Governo Italiano. “Scambi Commerciali (USA)” *infoMercatiEsteri*. at: <https://bit.ly/3s1nHvs>

“Inflazione media Italia dal 1956 al 2022.” *Rivaluta*, at: <https://bit.ly/3gbs8RD>

“Politiche 25 settembre 2022.” *Eligendo*. at: <https://bit.ly/3yIOLmO>

Rapporto Annuale 2021. La situazione del Paese. assolombarda. at: <https://bit.ly/3Vv4I9W>